

احالوا هذين المعنيين عليه واما الجاني وابنه فقد
 ذهب الى ان السمع والبصر شاهدان وغايبا هي التي
 الذي لا افة به وذهب قدما المعتزلة الى ان السمع
 والبصر ادراكان شاهدا والبارى تعالى سميع لنفسه
 بصير لنفسه كما قالوا عالم لنفسه قادر لنفسه هكذا
 نقل والذي يظهر لي انهم كلهم يابون السمع والبصر في
 حق الله تعالى واما اختلافهم في تأويل ما ورد في الشرع
 لانهم صدقوا الآيات الواردة في الكتاب العزيز
 دالة على السمع والبصر فشرعوا في التعليل في التأويل
 فاما من صار الى انهما ادراكان مشروط في ثبوتهما البتة
 وانفصال الاشعة فسياق الكلام عليهم في كتاب
 الادراكات ان شاء الله تعالى واما من زعم ان المدرك شاهد
 هو التي الذي لا افة به لو اورد عليه ان العالم هو التي
 الذي لا افة به لم يجد نيلها الا انما يجد معنى له تعلق
 بالمعلوم فكذلك نحن نجد معنى تعلق بالمرتفي ومعنى
 يتعلق بالسموع ونفي الافة لا يتعلق له الا بالمثل الذي
 نفي عنه فالحياة ليست من الصفات المتعلقة ولا بد من
 ثبوت صفة متعلقة فاننا لا نشك في ذلك كما لا نشك في
 جميع الوجدانيات فبطل القول بان المدرك هو التي الذي
 لا افة به ثم نفي كل افة لا يعتبره فلو بد من ان يقول
 بنفي الافة عن محل الادراك وقد توجد افة في محل
 الادراك ويكون مدركا فلو بد ان يقول افة تنافي الادراك
 فانبت الافة راك معنى من حيث نفاه حيث اثبت
 له النفاة اما الكسبي واتباعه فقد اثبتوا الادراك
 حقيقة شاهدا ونفوه غايبا وقالوا اذا وصف البارى
 تعالى

تعالى نفسه بكونه سميا بصيرا فغناه ان دعالم بالسموع
 والبصرات واذا فهمت هذه المقدمة عرفت ماخذ
 الخلاف في المسئلة اما دليل اصحابنا على كونه سميا
 بصيرا فقد تمسكوا بطرق منها ما ذكر صاحب الكتاب
 ان كل حي يصح منه الادراك وقد دلت الافعال على
 كونه حيا فيجب ان يصح منه الادراك واذا صح منه
 فلو لم يتصف به لم يتخل عنه او عن ضده لان كل قابل
 للشي لا يتخلو عنه او عن ضده ولا يصح الاتصاف
 بضده لانه نقص فلهذا مقدمات لا بد من بيانها
 على هذه الطريقة ومن الخذاق من لم يلتزم في هذه
 الطريقة الاثبات ان كل حي يصح منه الادراك فاذا
 ثبت له قال ما يصح عليه وحب له لانه لا يتصف
 بلجانز فلتشرع في النمط الاول لانه طريقة صاحب
 الكتاب اما المقدمة الاولى وهو ان كل حي يصح منه
 السمع والبصر فقد نشر ذلك صاحب الكتاب
 بان الحيوة مصححة بدلالة السيد والبحت اذ لو قدر غير
 الحيوة مصححة لبطل التقدير وقد شرطنا على انفسنا
 تحرير ادلته فلنحذر الدليل على هذه المقدمة **متمول**
 الدليل على ان كل حي يصح منه الادراك ان هذا الحكم لا
 بد له من مصحح ومصححه لا يتخلو اما ان يكون الحيوة
 او ما لازم الحيوة وعلى كلا التقديرين يلزم من ان
 كل حي يصح منه الادراك تقرير القضية الاولى
 هي ان صحة الادراك قد استغنت على الجماد والموت

